وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

أبرز العناوين

News Brief

(29 آب/أغسطس 2018)

الإسكوا/ESCWA

- فرنجيه إلتقى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في بنشعي (الوكالة الوطنية للإعلام | IMLebanon | الوكالة المركزية | ملحق | النشرة)
- لنحاكمهم دوليا.. ولكن! (الأهرام/طارق الشيخ)

ESCWA/الإسكوا

فرنجيه إلتقى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة في بنشعي

الوكالة الوطنية للإعلام | IMLebanon | IMLebanon | الوكالة المركزية | ملحق | النشرة
28 آب/أغسطس 2018

استقبل رئيس "تيار المرده "سليمان فرنجيه في دارته في بنشعي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الأسكوا الدكتور محمد علي الحكيم، اذ عقد اجتماع في حضور الوزير السابق المحامي روني عريجي والدكتور جان بطرس، تخلله بحث في الاوضاع السياسية والاقتصادية محليا واقليميا، كما وضع الضيف فرنجيه في اجواء نشاطات الاسكوا في لبنان.

لنحاكمهم دوليا.. ولكن!

الأهرام/**طارق الشيخ**
29 آب/أغسطس 2018

تعرضت سوريا على مدار سبع سنوات لعملية تدمير يمكن وصفها بالـ"هرس "بذريعة وجود خلاف على ديمقراطية الحكم، ثم على تقاسم السلطة، ثم على اقتسام سوريا ذاتها!، وفى نهاية الأسبوع الأول من شهر أغسطس الحالى نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة)الإسكوا (لقاءً تشاوريًا على مستوى الخبراء، الهدف من الاجتماع كان عرض ومناقشة النتائج الأولية المتعلقة بتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاع فى سوريا.

تقديرات حجم الدمار فى رأس المال المادى وفق تقديرات خبراء الإسكوا تتجاوز 388مليار دولار أمريكى، وتكلفة الدمار الفعلى 120مليار دولار .وهذه الأرقام لا تشمل الخسائر على الصعيد البشرى ورأس المال غير المادى، المتعلق بالقدرات البشرية واليد العاملة الماهرة، التى كانت تعتبر إحدى أهم ركائز الاقتصاد السورى وفرت متخذة شكل النزوح والهجرة أو اختفت نتيجة القتل، ويقدر المراقبون عدد القتلى المعروف حتى الآن بـ 350ألف شخص.

وعندما تم طرح سؤال من سيدفع تكلفة إعادة الإعمار، أى تم الحديث عن المال ـ ظهرت الحقيقة، فالغالبية لا تريد الدفع.!

فقد اكتفت القوى المسلحة الأجنبية بمحاولات توزيع مناطق النفوذ والسيطرة داخل سوريا، ولكن الإنفاق للإعمار مستبعد طالما لم تكن لتلك الدول أنصبة رئيسة فى كعكة إعادة الإعمار.

ولكن من المسئول الذى يمكن تحميله بما حدث فى سوريا؟، الإجابة واضحة والقائمة طويلة تحوى أسماء أشخاص ومؤسسات وطنية داخل سوريا ومؤسسات خارجية وشركات محلية ودولية متعددة ومتعدية للجنسيات، وصولا إلى دول وقادة عسكريين وسياسيين ممن يتحملون بالمسئولية عن إعطاء الأمر بضرب سوريا ودعم قوى عدم الاستقرار بها.

الحل الأمثل والمنطقى هو إجراء محاكمة جرائم حرب دولية، على غرار محاكمات نورمبيرج فى ألمانيا عام 1945ومحكمة الجزاء الدولية فى يوغوسلافيا السابقة عام 1993، ليحاكم أمامها كل من لعب دورا، من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية والمعنوية العامة والخاصة، فى تفاقم الأزمة السورية؛ فيتحمل المخطئ بما ارتكبه من أخطاء ويقدم التعويض اللازم لقاء ما اقترفته يداه وأيدى قواته.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه اليوم :هل ستقبل دول العالم الكبرى، التى تشكل جوهر ما يسمى بالمجتمع الدولى، بكشف أخطائها بل وبمحاسبتها واستخلاص التعويضات منها؟ .!الإجابة تتوقف على مدى تحضر "المجتمع الدولى "وأخلاقياته وعدالته، التى تعد حاليا موضع "شك "كبير فى أحسن الأحوال ..إلى درجة تتطلب محاكمة للمجتمع الدولى ذاته.